بـــلاغ

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للكهرباء و الماء الصالح للشرب و التطهير السائل، يوم الخميس 11 شتنبر 2025 لموافق ل 18 ربيع الأول 1447هـ عن طريق التواصل عن بعد، اجتماعه العادي و الذي يأتي في سياق دولي يتسم باستمرار الإبادة جماعية للشعب الفلسطيني بشكل عام و الغزاوي على وجه الخصوص من طرف الآلة الصهيونية الوحشية، و التي لا تعترف بشيء اسمه القانون الدولي أو الإنساني، أمام أنظار العالم الرسمي و بتواطؤ أمريكي و غربي لم يعد يخفى على أحد، في مقابل مواقف مشرفة للقوى الحية عبر العالم التي مازالت تساند و تآزر الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، و النموذج المشرق الذي يرسمه أسطول الصمود لكسر الحصار الظالم على غزة، و المسيرات المليونية الداعمة للقضية الفلسطينية من جميع احرار العالم، و التي تندد بالمجازر الوحشية و الهمجية و الإبادة الجماعية التي يتعرض لها شعب فلسطين عامة و سكان قطاع غزة على وجه الخصوص، كما يأتي كذلك في سياق وطني يطبعه الاستياء الشعبي المستمر من سياسات الحكومة الغير اجتماعية، نتيجة سياساتها الكارثية و التي اثرت و تؤثر بشكل واضح على ارتفاع معدلات التضخم، و بالتالي غلاء المعيشة و اكتواء عموم الطبقة الفقيرة و المتوسطة بلهيبها، كما نسجل استنكارنا لمواقفها التراجعية في عدة قضايا كمحاربة الفساد، و تكميم الأفواه، و مصادرة الحق في التعبير و غيرها من الحقوق الاجتماعية التي يضمنها القانون .

أما على مستوى الداخلي، فيأتي اللقاء في سياق تنزيل المرحلة الثالثة من احداث الشركات الجهوية المتعددة الخدمات، و الذي تميز كسابقيه بالارتجالية و العشوائية و الضبابية، و هو ما يؤكد التسرع الغير مبرر في تنزيل هذه الشركات، بعيدا عن منطق الأشياء، و عن المناهج و الدراسات العلمية المطلوبة لضمان نجاح مثل هذه العمليات الشديدة التعقيد، و ضمانا لانتقال سلس من المؤسسات الحالية الى الشركات الجهوية المنشودة، دون المساس بحقوق و مكتسبات المستخدمين و في استمرارية للمرفق العمومي بالوثيرة و بالشكل المطلوب، و هو ما لم يتحقق في ظل الطريقة التي تم و يتم بها تنزيل هذه الشركات، حيث يلاحظ تهميش غير مبرر للمستخدمين المنقولين خاصة مستخدمي المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى وجود

نقص كبير في مقرات العمل، وفي وسائل الاشتغال وهو ما يؤثر على جودة واستمرارية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، و الذين عبروا في غير ما مرة عن استيائهم من الآثار السلبية لإحداث هذه الشركات.

افتتح اللقاء بكلمة للسيد الكاتب الوطني للجامعة، تناول فيها بالتفصيل ملاحظات الجامعة على مسار تنزيل الشركات الجهوية، كما تناول الإشكالات التي طرحت خلال هذا المسار خاصة الشق المتعلق بالمستخدمين المنقولين، و حقوقهم التي كانت تضيع أحيانا لأسباب بسيطة، قد لا تتجاوز حد التواصل بين المكتب و الجهات المختصة من الشركات الجهوية، و غيرها من الإشكالات و التي لا يزال بعضها قائما، رغم مرور مدد زمنية ليست بالقصيرة على إنشاء الشركات الجهوية المعنية كما حصل خلال عملية الاصطياف 2025 لهذا الصيف بالنسبة لمستخدمي المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب قطاع الماء حيث ان بعض المستفيدين وجدوا انفسهم بلا ماء بدور الاصطياف بمدينة السعيدية و آخر وجد دار الاصطياف المخصصة له بها اسرة اخرى بمدينة اصيلة الى غير ذلك من الاشكالات في حصلت خلال هذا الصيف الشيء الذي يفرض على المسؤولين بالمكتب و الشركات الجهوية لبدل قصارى جهودهم من اجل تفادي مثل هذه الامور و تجاوز كل الاشكالات قصد تقديم خدمات اجتماعية جيدة و في المستوى المطلوب، كما تطرق اللقاء إلى الجوانب التنظيمية للجامعة و المرتبطة أساسا بالمتغيرات التي تواكب إنشاء الشركات الجهوية، و ما تفرضه من ملائمة تنظيمية و قانونية.

إن هذا الورش والمتمثل في هيكلة قطاع التوزيع للكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل يحتاج لكل المتدخلين بما فيهم الفرقاء الاجتماعيين و عموم المستخدمين من اجل التنزيل الأمثل وتحقيق الاهداف المرجوة منه ، ولن يتحقق هذا الامر بإقصاء أحد الأطراف الفاعلة في الميدان.

إننا في الجامعة الوطنية إذ نسجل الطريقة الارتجالية التي ميزت تنزيل هذه الشركات في مراحلها السابقة و الحالية، فإننا نجدد تنبيهنا للدوائر المسؤولة، إلى ضرورة تقييم عمليات التنزيل السابقة للوقوف على حجم الاختلالات الإدارية و الاجتماعية التي ميزت هذه الفترة الانتقالية، من أجل تصحيح المسارات و وضع خطط عمل مدروسة تضمن المرور السلس لعملية التنزيل دون المساس بمصالح المستخدمين و لا جودة و استمرارية الخدمات المقدمة للمرتفقين، كما نمد أيادينا مجددا الى المكتب و إلى الإدارات العامة لهذه الشركات من أجل المساعدة في التنزيل الأمثل لهذه العملية، خاصة في شقها المرتبط بالمستخدمين و مصالحهم و مكتسباتهم، كما ننبه في الوقت ذاته إلى بعض الممارسات المرفوضة، من قبيل الاستهانة والاستخفاف بمؤهلات وكفاءة المستخدمين المنقلين من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، علما ان هؤلاء المستخدمين كانوا

يسهرون على ضمان تزويد ساكنة الجهات المعنية بالكهرباء والماء الصالح للشرب بدون انقطاع مع تدبير قطاع التطهير السائل بكل احترافية ومهنية.

لكل ذلك، فان الجامعة الوطنية تعلن للرأي العام ما يلي:

- تضامننا التام و اللامشروط مع إخواننا في فلسطين و رفضنا القاطع لما يحاك في السر و العلن لتصفية القضية الفلسطينية، كما نحيي عاليا جهود اسطول الحرية و جميع احرار العالم على اصطفافهم الى جانب الشعب الفلسطيني و معاناته اليومية، في سبيل استرجاع حريته و حقوقه فوق أرضه.
- إدانتنا للغطرسة الصهيونية الهمجية و عربدتها في المنطقة و استباحتها للأراضي الإسلامية في جميع دول الجوار الفلسطيني و آخرها الاعتداء على دولة قطر و دولة اليمن.
- إدانتنا للمواقف المتخاذلة لغالبية دول العالم و على رأسهم الدول الغربية التي ما فتئت تتدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث بدعوى حقوق الانسان و المواثيق الدولية، بينما تقف موقف الأعمى و الأصم و الأبكم لما يقع لسكان غزة العزل.
- مطالبتنا بضرورة فتح جسور تواصل حقيقي بين ادارة المكتب و إدارات الشركات الجهوية لحل كل القضايا العالقة و خاصة المتعلقة بحقوق و مكتسبات المستخدمين المنقلين.
- تندد باستمرار اغلاق باب الحوار من طرف المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء و الماء
- مطالبتنا بضرورة استفادة المستخدمين المنقلين خلال المرحلة الأولى من الزيادة الأخيرة للأشهر الثلاث (يوليوز-غشت وشتنبر 2024) مع احتساب هذه الزيادة في المنح بأثر رجعي.
- مطالبتنا الشركات الجهوية الى اخراج مذكرات الامتحانات المهنية للمستخدمين المنقلين من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الماء تزامنا مع المذكرة رقم 134-2 م.م.ب/ط.م/2025 الخاصة بالامتحانات المهنية لمستخدمي المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب قطاع الماء، و الامتحانات الداخلية لحملة الشواهد ،تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص.
- مطالبة الشركات الجهوية بالتقيد التام بالقانون رقم 21-83 والاتفاقية الإطار في التعامل مع المستخدمين المنقلين قسرا من المكتب.

المقر المركزي : 23 – عمارة فلوري – شارع محمد الخامس – الرباط / الهاتف : 0537263545 / الفاكس : 0537263546
الموقع الإلكتروني : www.untm.ma – البريد الإلكتروني : adminuntm@gmail.com

❖ تؤكد الجامعة التزامها الاستمرار في التنسيق الخماسي و انخراطها الفعلي في كل ما من شأنه صون الحقوق و المكتسبات.

وفي الختام، وإذ تؤكد الجامعة الوطنية مواصلتها الوقوف بجانب المستخدمين العاملين بالإنتاج والتوزيع، فإنها تلتزم بالاستمرار في نضالاتها بشتى الوسائل المخولة لها قانونا لصون المكتسبات والحقوق، كما تؤكد استعدادها التعاون مع كل من له رغبة في ذلك، لتحقيق الأهداف المرجوة، كما تدعو الإدارات العامة للشركات الجهوية المتعددة الخدمات، إلى نهج سياسة تشاركية أساسها الحوار والتواصل المستمر والبناء خدمة للصالح العام، وضمانا للحقوق المكتسبة للمستخدمين.

وحرر: في 11 شتنبر 2025 الموافق ل 18 ربيع الاول 1447

المقر المركزي : 23 – عمارة فلوري – شارع محمد الخامس – الرباط / الهاتف : 0537263545 / الفاكس : 0537263546
الموقع الإلكتروني : www.untm.ma – البريد الإلكتروني : adminuntm@gmail.com